الاقتصاد المصرى فى مفترق الطرق

نادر رياض

رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية

مازال الصخب محتدما فى المشهد السياسى بحيث طغى وأسقط من الحسابات المشهد الاقتصادى المصرى الآخذ فى التردى. ولقد علمنا التاريخ أن أقوى الاقتصادات كانت أقلها انغماساً فى التوجهات السياسية وأقلها انحيازاً لمواقف لا تعود على اقتصادياتها بالنفع والأمثلة على هذا كثيرة، مثل الاقتصاد السويسرى، الاقتصاد الألمانى، الاقتصاد الكورى، الاقتصاد اليابانى، واقتصاد المعجزة هونج كونج فى زمانها.

وبصفتى أنتمى مهنياً للمجتمع الصناعى وعلى وجه الخصوص الاقتصاد الصناعى بمدخلاته ومخرجاته وعلاقته باقتصاد الدولة مداً وانحساراً فإننى أجد نفسى ملزماً بالبقاء داخل هذا الإطار والبعد عن الحديث فى السياسة بنطاقها الواسع لألتزم بمفاهيم الاقتصاد الصناعى حيث تطل برؤوسها العديد من السلبيات التى تنذر بالخطر كل الخطر. فما تشهده المرحلة الحالية من واقع نحياه يعلن بجلاء أننا نمر بمرحلة تضخم اقتصادى «Inflation» آخذ فى التنامى سيمتد أثره ليطول التكلفة الصناعية ليخرجها خارج الإطار كما سيمتد أثره السلبى على الطبقات الفقيرة والمتوسطة فى صورة ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

يتزامن هذا مع تحريك فى أسعار المكونات الأساسية للطاقة والوقود السائل والشرائح الضريبية مما سيدخل الصناعة والأنشطة فى دائرة تتشابك مع الأولى من انفلات فى السيطرة على كلفة المنتجات مما يخرجها عن دائرة القدرة التنافسية عالمياً ومحلياً وهو الأخطر.

فمع أهمية التصدير من أنه مصدر للعملات الحرة التى تستخدمها الصناعة فى جانب من استيراد خاماتها فإن المنافسة المحلية وفقدان قضيتها سيدخل الصناعة المصرية فى نفق مظلم وهو دخول واردات خارجية لسلع لها مثيل محلى وذلك بأسعار منافسة. ومع سوء هذا الموقف أخذاً بالتحليل الوصفى الذى أوردناه فإن هناك ما تزداد خشيتنا منه، ألا وهو الأسوأ من الناحية الاقتصادية وهو تكوّن ظاهرة ما يسمى الركود الاقتصادى «Stagnation».

فمن المعروف أن تلاقى ظاهرة التضخم مع ظاهرة الركود الاقتصادى ينشأ عنهما ظاهرة خطيرة جداً تعرف باسم «Stagflation» والتى يكون لها عادة تأثيرات مدمرة على اقتصاديات الدول، صغرت أم كبرت فالهم فى ذلك سواء. وتسمى ظاهرة «Stagnation» بالتباطؤ الاقتصادى وفى صورتها الحادة بالركود الاقتصادى بمعنى أن الأسواق تتباطأ معدلات دورانها إلى ما يقرب من السكون وذلك بفعل انهيار الأسعار حيث يتم تغيير أسعار السلع عدة مرات فى اليوم الواحد- كما حدث فى الأرجنتين فى الماضى - يتم قبلها إيقاف البيع والشراء للحاق بأسعار التكلفة المتزايدة وهى تبدأ عادة بعدم القدرة على السيطرة على موازين التجارة مع العالم الخارجى وعدم القدرة على سيطرة الدول على أسعار عملاتها لتكفل لها الحد الأدنى من الثبات أمام العملات الخارجية وتأخر الدولة فى الوفاء بسداد أسعار وارداتها من السلع الأساسية مما يؤدى بالدولة إلى حبس صادراتها لحين السداد المسبق وهو الأمر الذى يدخل أى دولة إلى دائرة الحلقات الاقتصادية الهابطة التى يستعصى معها إيقاف التردى الاقتصادى المتوالى.

لذا يجب علينا فى مصر ألا نغفل أن هناك أخطارا محدقة بنا يجب ألا نعطيها الفرصة لتحكم سيطرتها السلبية على الاقتصاد فتخرج الأسعار عن نطاقها المقبول.

لذا بات من الضرورى التوجه نحو الأولويات التى تقع على رأس أدوات التفعيل الاقتصادية للخروج بالاقتصاد المصرى من عنق الزجاجة نوجزها فى الوصايا العشر التالية:

1 - استكمال تطبيق منظومة الأمن باعتبارها من المتطلبات الأساسية للدولة الحديثة والتصدى لكل عناصر الفوضى والانفلات السلوكى.

2 - السيطرة على أسعار العملات الحرة وموقعها من الجنيه المصرى وتوفير فترة ثبات يبقى عليها وهو أمر يعلم الخبراء أدواته ووسائله إذ إن ما تشهده الساحة الآن من تراجع فى قيمة الجنيه مقابل ارتفاع مستمر للدولار وسلة العملات الأخرى يتساند هذا الأثر السلبى مع أثر ارتفاع أسعار الطاقة سواء الكهرباء أو الغاز أو البترول وأثر زيادة الأجور مراعاة للبعد الاجتماعى لتصب المحصلة الإجمالية فى خانة ارتفاع الكلفة الصناعية للمنتجات المصرية.

3 - حماية الصناعة المصرية من إغراق السلع المستوردة وحماية بوابات مصر من السلع الرديئة غير المطابقة للمواصفات حتى لا تصبح مصر متلقيةً للنفايات.

4 - تشديد الرقابة على فحص السلع الخاصة بالأمن والأمان غير المطابقة للمواصفات لما لذلك من خطورة على المستهلك مثل أسطوانات البوتاجاز باعتبار ذلك مطلباً ملحاً لإخلاء الأسواق من السلع التى تشكل مصدراً للأخطار على الأفراد والممتلكات.

5 - ضرورة دعم الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة فى استكمال منظومة المواصفات القياسية المصرية بما يقف حائلاً أمام السلع هابطة الجودة وغير المطابقة للمواصفات من التسلل بأسعارها المتدنية لتفسد الأسواق وتضر بالمستهلك المصرى وتؤثر سلباً على القدرة التنافسية للمنتج المصرى.

6 - تشجيع البنوك والمصارف على إعادة جدولة ديون بعض الصناعات القائمة لتمر من عنق الزجاجة حتى لا تتعرض لموجة متنامية فى توقيت غير مناسب تتزايد معه حالات الإعسار والإفلاس.

7 - إعادة مصر إلى مكانتها على خريطة السياحة العالمية فهى تملك بنية أساسية تحسدنا عليها الدول الأخرى.

8 - بقاء أسعار الطاقة للأغراض الصناعية داخل نطاق القيم المتعارف عليها دولياً ويكفى أن نعلم أن الطاقة للصناعة هى طاقة إنتاجية ذات قيمة مضافة يمتد أثرها على المجتمع بأكمله بدءاً من تنشيط سوق العمل وانتهاء بتحفيز دوران رأس المال العامل والذى ينعكس أثره على السوق التجارية ليصب مردوده مرة أخرى فى الخزانة العامة فى صورة ضرائب عامة وضرائب مبيعات ورسوم جمركية.

9 - ضرورة دعم الصناعات الصغيرة وهو مطلب استراتيجى قومى يجب تبنيه، مع إفساح المجال أمام المشروعات والصناعات الصغيرة بالحصول على مزايا سعرية ولتكن 15٪ عن توريداتها للحكومة والقطاع العام.

10 - حسن إدارة القروض والمنح التى تتيحها الدول بالكفاءة المطلوبة حتى لا نهدر فرصاً متاحة نحن فى أشد الحاجة إليها فى هذه المرحلة الدقيقة. وذلك بإنشاء لجنة من الخبراء لا يتم فيها التقيد بقيود السن الهدف منها استيفاء شروط المنح والقروض وبالتالى الاستفادة الكاملة منها وإنفاقها فى أوجه التخصيص المقررة يتم هذا من خلال ثلاثة محاور رئيسية: يختص المحور الأول بالحرص على التعامل مع كل منطقة اقتصادية بمراعاة خصوصيتها واهتماماتها فإذا تلقينا قروضاً أو منحاً من منطقة اليورو فعلينا أن نستخدم هذه القروض والمنح بالتعامل مع نفس المنطقة الاقتصادية.

يختص المحور الثانى بالالتزام بإنفاق المنح والقروض الموجهة لغرض ما فى نفس الغرض المخصص من أجله القرض أو المنحة، فإذا جاءنا على سبيل المثال قرض ميسر تحت مسمى مد القرى والنجوع بخدمات الصرف الصحى فعلينا أن نلتزم بغرض التخصيص دون غيره، فلا نقوم باستخدام هذا التمويل فى استيراد قمح على سبيل المثال، إذ إن عدم الالتزام باستخدام القرض فى الغرض المخصص له يفقد الدولة مصداقيتها وكفاءتها فى إدارة تلك الموارد.

أما المحور الثالث فيختص بكفاءة الاستفادة من هذه القروض والمنح بحيث لا تتقادم أو تسقط وهو الأمر الذى كان يتكرر فى عهود سابقة، إذ إن المنحة التى لا يتم استيفاء شروطها تصبح غير قابلة للتنفيذ وبانقضاء السنة المالية الخاصة بالدولة المانحة فإن هذه المنحة تصبح مجمدة ومهددة بالإلغاء وبالتالى تعوق أية منح مستقبلية عن سنوات قادمة.

بقى أن نشير إلى أن الاقتصاد القوى هو القادر وحده على إرضاء جموع الشعب وتحقيق طموحاتهم الشخصية فى الحق فى حياة أفضل.

فى انتظار فجر جديد يصبح فيه الاقتصاد حاكماً للسياسة بعد أن كان لفترة -امتد أثرها- محكوماً بها وخاضعاً لها.

جريدة اليوم السابع (صفحة8) 2013/4/2 اليوم السابع